Cybrarians Journal

Issue 59, September 2020

العدد 59، سبتمبر 2020

القضايا الأخلاقية والقانونية لاستخدام بيانات المستفيدين للتنقيب عن البيانات في المكتبات المصرية: دراسة تحليلية

فاطمة يحيى زكي

باحثة ماجستير بقسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات – كلية الآداب – جامعة القاهرة، مصر

وأخصائي مكتبات ومعلومات بالمكتبة المركزية لجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

Fatmayehiaa4@gmail.com

المستخلص:

تهدف الورقة البحثية إلى تناول القضايا الأخلاقية والقانونية لاستخدام بيانات المستفيدين للتنقيب عن البيانات في المكتبات المصرية، وتحديدًا فيما يتعلق بخصوصية المستفيدين، حيث يعد التنقيب عن البيانات إحدى مراحل اكتشاف المعرفة من قواعد البيانات، بهدف اكتشاف، أو استخراج العلاقات غير المعروفة مسبقًا، ويعتبر التنقيب عن البيانات من أبرز الخطوات أو العمليات لفهم سلوك المستفيدين في مختلف المجالات وتحديدًا في مجال المكتبات.

فتتناول الدراسة جانبين وهما: تحليل محتوى أبرز المواثيق الأخلاقية بمجال المكتبات، فيما يتعلق بخصوصية وسرية وحماية بيانات المستفيدين، والجانب الآخر الدراسات التي تناولت الموضوع من جانب تخصص المكتبات.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل، وتفسير، وتشخيص، كيفية استخدام بيانات المستفيدين من أجل التنقيب عن البيانات وذلك بالاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، الذي تبين أنه لم تتناوله أي من الدراسات العلمية العربية.

بالإضافة إلى استخدام أسلوب تحليل المضمون، وهو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم للوصف الكمي والموضوعي المنظم للمضمون الظاهر لوسائل الاتصال، وسوف يتم من خلال تحليل مضمون أبرز المواثيق الدولية، بشأن قواعد سلوك المكتبيين وأخصائي المعلومات من قِبل الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات International Federation of Library Associations and Institutions [IFLA]، جمعية المكتبات الأمريكية American Library Associations [ALA]، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، حيث إن هذه المواثيق تنص على قيم السرية، والشفافية، وحماية خصوصية بيانات المستفيدين باعتبارهم فئة من الفئات المعنية بمؤسسات المكتبات، ومن المُفترض الالتزام بها من قِبل المكتبات، ومراكز المعلومات، ومُقارنتها بالأساليب التي تستخدم لحماية بياناتهم من الناحية القانونية.

الكلمات المفتاحية: التنقيب عن البيانات – الخصوصية – حماية بيانات المستفيدين – القضايا الأخلاقية – القضايا القانونية.

The Ethical and Legal Issues to Use User's Data for Data Mining in Egyptian Libraries: Analytical Study

Fatma Yehia Zaki

Technical Operations Specialist at The Central Library of Misr University for Science and Technology, Egypt

fatmayehiaa4@gmail.com

Abstract:

The research paper aims to deal with the ethical and legal issues of using the data of the users for data mining in the Egyptian libraries. And specifically that relate to the privacy of the users, where data mining is one of the stages of knowledge discovery from databases, in order to discover or extract previously unknown relationship, data mining is considered of the most important steps or processes to understand the behavior of users in various fields, particularly in libraries.

The study deals with two sides, as they are, the content analysis of the most important code of ethics in the field of libraries that relates to privacy, secrecy and protection of the user's data, and the studies that dealt with the subject from the side of specialty of libraries.

The study will follow the content analysis, to analyze, interpret how to use user's data for data mining and that by reviewing the previous data that dealt with this subject. That cleared that it was not covered by any of the Arab scientific studies.

In addition to using the content analysis method, it's one of the research methods that are used to qualify and objectively describe.

The apparent content of the communication media, and it will be done through the content analysis of the most important international code of ethics concerning the rules of the behaviors of the librarians and the information specialist by International Federation of Library Associations and Institutions [IFLA], American Library Association's [ALA], Arab federation for libraries and information, As these code of ethics provide for the values of secrecy, privacy , clarity and protection of users data.

Keywords: data mining- privacy- protection of user's data - ethical issues- legal issues.

الإطار النظري للدراسة

0. المقدمة:

بدأ استخدام تقنية التنقيب عن البيانات بمجال المكتبات منذ ستينيات القرن العشرين، ويُعرف التنقيب في مجال المكتبات بمصطلح التنقيب البيليومتري (**Bibliomining**) والذي ينقسم إلى شقين هما: (**Bibliomrtrics**) وتعني البيليومترية؛ أحد الفروع الأساسية في علوم المكتبات، والمعلومات لتحليل الترابط بين الأعمال وتأثيرها بعضها على بعض، والكلمة الأخرى هي (**Mining**)التنقيب الذي بدوره يعمل على خلق العلاقات والترابط وبناء الاستنتاجات وفقًا لنتائج إحصائية، ليأتي كلً منهما مكملا للآخر. حيث بدأ استخدام المصطلح عام 2003 من قِبل (نيكلسون وستانتون: Nicholson and Stanton) لعدم تداخل المصطلحات البحثية، حيث إن التنقيب البيليومتري هو جمع وتنظيم وتحليل البيانات الخاصة بالمكتبات، وذلك لاستخراج معرفة جديدة من البيانات الموجودة بالفعل، التي في أغلب المكتبات لا تُستخدم ولم يتم استغلالها (درويش، 2012)

تتألف عملية التنقيب البيليومتري من عدة خطوات، وهي: تحديد مجالات الاهتمام؛ تحديد مصادر البيانات الداخلية والخارجية؛ جمع البيانات وتنظيفها وإخفاء هوية المستفيدين من مستودع البيانات؛ اختيار أدوات التحليل المناسبة؛ اكتشاف الأنماط الجديدة من خلال استخراج البيانات وإنشاء التقارير وفقاً للأدوات المستخدمة؛ تحليل وتنفيذ النتائج (Nicholson, 2003).

كما عرف الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات [إفلا]: International Federation of Library Associations and Institutions [IFLA] تقنية التنقيب بأنها: العملية التي تتم من خلال أجهزة

الكمبيوتر لاستخلاص المعلومات أو تنظيمها للتنقيب عن النصوص أو التنقيب عن البيانات، ذلك عن طريق نسخ كمية كبيرة من المواد، واستخراج البيانات، ثم إعادة تجميعها لتحديد وانتقاء الأنماط والاتجاهات والفرضيات، أو عن طريق توفير الوسائل اللازمة لتنظيم المعلومات الضخمة (International Federation of Library Associations and Institutions [IFLA], 2013).

إن التنقيب عن البيانات هو أحد العوامل الأساسية لدعم القرارات الإدارية الاستراتيجية لمُتخذي القرار بالمكتبات سواء من جانب تنمية المقتنيات، أو خدمات المعلومات، أو تنمية الموارد البشرية، أو العلاقات الخارجية، أو تطوير تقارير النظم الآلية. فالمكتبة كيان قائم على خدمة المستفيدين، وإذا لم تستوعب احتياجاتهم وتُحللها فسوف تصبح كيانًا متجمدًا لا يواكب التطورات التي تطرأ على مجتمعنا، ولكي تستوعب المكتبة احتياجات المستفيدين فلا بد من تحليل سلوكياتهم البحثية واهتماماتهم، وهناك جانب كبير يعتمد على تحليل ملفاتهم الشخصية بما يتضمن عمليات الإعارة سواء الداخلية أو الخارجية، (درويش، 2012) فلا بد من أن هناك ما يحكم ذلك من جانبين: الأول قانوني من خلال تشريعات وقوانين تنص على حماية بيانات المستفيدين وما يحظر استخدامه من بياناتهم الشخصية. والآخر أخلاقي، من خلال مواثيق أخلاقية دولية تُحدد القواعد، والمعايير، والقيم التي ينبغي أن تحكم أداء العاملين، وحماية بيانات المستفيدين بمجال المكتبات والمعلومات. كما يمكن وضع تعريف إجرائي لهذه المصطلحات في بيئة المكتبات على النحو الآتي:

- **خصوصية بيانات المستفيدين:** حق الفرد في الحفاظ على بياناته الشخصية والمهنية بشكل آمن دون التصرف بها أو الاطلاع عليها أو مراقبتها إلا بعلمه وبموافقته وتتضمن البيانات الشخصية كل ما يتعلق بشخص بعينه سواء بشكل مُباشر أو غير مُباشر حتى في حالات إخفاء الهوية فهي تندرج أيضًا تحت مُسمى بيانات المستفيدين الشخصية، التي يمكن أن يتم الاطلاع عليها من خلال ملفاتهم

الشخصية أو من خلال تحليل أنماط سلوك المستفيد في البحث أو محدد الهوية عبر شبكة الإنترنت (IP Address) بالمؤسسات، أو المكتبات، أو مراكز المعلومات.

- **التنقيب عن البيانات:** يعتبر التنقيب عن البيانات تقنية قائمة على تحليل كم هائل من البيانات للبحث عن أنماط معرفية جديدة أو منظور آخر للبيانات وذلك للتنبؤ بالسلوك المُستقبلي سواء للمستفيدين بالمكتبات أو عمل المؤسسة ككل، لتفسير غير تقليدي أو لعلاقات مخفية لمجموعات هائلة من البيانات واستغلالها بشكل فعال واستخراج المعرفة الكامنة منها، حيث تستخدم تقنية التنقيب عن البيانات مجموعة من الخوارزميات الرياضية وأساليب متخصصة مثل (العنقدة والتصنيف وشجرة القرار. إلخ) وفقًا لنوعية البيانات المُتوافرة والمُراد منها.

1. مشكلة الدراسة وأهميتها:

إن اكتشاف المعرفة من خلال بيانات المستفيدين لتحليل وتطوير ومواكبة احتياجاتهم أو تعديل سياسات المكتبات وإصدار قرارات إدارية استراتيجية، يعتمد كليًا على البيانات التي تُمثل الجانب الأكبر من التنقيب عن البيانات في المكتبات وخصوصًا الخدمات القائمة على بيانات المستفيدين، حيث يُعتبر في بعض الأحيان اختراقًا لخصوصية الأفراد إذا تم استخدامها دون موافقتهم، كما أنه لا يوجد مفهوم موحد لخصوصية بيانات المستفيدين، وصعوبة تحديد وتأمين تلك البيانات، ومن الممكن أن يُستدل من خلالها على معلومات، أو سلوكيات قد تكون خاصة، أو حساسة من الناحية الأخلاقية وغير مسموح بالاطلاع عليها من الناحية القانونية، وسوف يترتب عليه استخدام البيانات التي تم استخراجها من ملفات أو سلوكيات بحث المستفيدين عن أوعية المعلومات وذلك لمساعدة صُناع القرار فيما يتعلق بخدمات

وسياسات المكتبات، ويمكن أن تؤثر هذه القرارات على الأفراد سواء إيجابًا أو سلبًا، كما يمكن أن تستخدم في بعض الأحيان بطرق غير قانونية.

تكمُن أهمية هذه الدراسة في التعرف على طبيعة البيانات المستخدمة في المكتبات، وتحديدًا بيانات المستفيدين ودراستها من الناحية الأخلاقية والقانونية، التي من المُفترض أن نكون شديدي الحرص بكل ما يتعلق بخصوصية المستفيدين وحماية بياناتهم الشخصية وإحاطتهم في حالة استخدامها، حيث إن في مصر تحديدًا تم إطلاق ثلاثة مشاريع طُبق فيها استخدام تقنيات التنقيب عن البيانات ولكن دون المساس ببيانات المستفيدين الشخصية، ولكنها هدفت إلى حد كبير إلى ربط أوعية المعلومات وإتاحة الخدمات بشكل أكثر ترابطاً، لكي تُؤثر بشكل مباشر على هيكلة الخدمات المقدمة وجودتها.

2. أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

1/2 أهداف الدراسة:

1- التعرف على القيم الأخلاقية التي نصت عليها المواثيق الدولية بشأن حماية بيانات المستفيدين في المكتبات.

2- إثارة الوعي بالعوائق القانونية في حالة استخدام بيانات المستفيدين الشخصية للتنقيب عن البيانات في المكتبات.

3- التعرف على أبرز الأساليب المستخدمة لتخفيف آثار التنقيب عند استخدام بيانات المستفيدين.

2/2 تساؤلات الدراسة: تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية

1- ما القيم الأخلاقية التي نصت عليها المواثيق الدولية بشأن حماية بيانات المستفيدين في المكتبات؟

2- ما العوائق القانونية في حالة استخدام بيانات المستفيدين الشخصية في المكتبات؟

3- ما أبرز الأساليب المستخدمة لتخفيف آثار التنقيب في استخدام بيانات المستفيدين؟

3. مجال الدراسة وحدودها:

1/3 الحدود الموضوعية:

تتناول الدراسة القضايا الأخلاقية، والقانونية لاستخدام بيانات المستفيدين للتنقيب عن البيانات في مجال المكتبات تحديدًا.

2/3 الحدود النوعية:

تُركز الدراسة على تناول المواثيق الأخلاقية، والتشريعات القانونية لاستخدام بيانات المستفيدين للتنقيب عن البيانات في المكتبات بكافة أنواعها، دون التطرق إلى نوع محدد، أو مجال آخر، فقد تناولت الدراسة مجال المكتبات فقط والتي لم تتناوله أي دراسة عربية أكاديمية.

3/3 الحدود الجغرافية:

يرجع النطاق الجغرافي إلى جمهورية مصر العربية، ليتم تناول القضايا الأخلاقية والقانونية لاستخدام بيانات المستفيدين للتنقيب عن البيانات في المكتبات المصرية.

4. منهج الدراسة وأدواتها:

1/4 منهج الدراسة:

تتبِع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل، وتفسير، وتشخيص، كيفية استخدام بيانات المستفيدين من أجل التنقيب عن البيانات في المكتبات، وتعد هذه الدراسة من نوع الدراسات الاستطلاعية التي تدرس ظاهرة جديدة غير معروفة على نطاق واسع، أو لم تتعرض لها الدراسات السابقة، هذا إلى جانب كونها من المسوح الوصفية والتحليلية أيضاً التي تهتم باستخدام طريقة منظمة لتحليل وتفسير وتشخيص الوضع الراهن (عبد الهادي، 2002، ص 102).

بالإضافة إلى استخدام أسلوب تحليل المضمون وهو أحد الأساليب البحثية التي تُستخدم للوصف الكمي والموضوعي المُنظَم للمضمون الظاهر لوسائط الاتصال، من خلال تحليل مضمون أبرز المواثيق الدولية التي

تنص على قيم الخصوصية لبيانات المستفيدين باعتبارهم فئة من الفئات المعنية بمؤسسات المكتبات ومُقارنتها بالأساليب التي تستخدم لحماية بياناتهم من الناحية الأخلاقية.

2/4 أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استبيان ورقي، موجه إلى عينة تصادُفية مُكونة من خمسة وأربعين فردًا من المستفيدين، بواقع خمسة عشر فردًا لكل من (المكتبات العامة والأكاديمية والمتخصصة) تمثلت في المكتبات الآتية:

1- المكتبة المركزية بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا (أكاديمية).

2- مكتبة مصر العامة بالدقي (عامة).

3- مكتبة المركز القومي للبحوث بالدقي (مُتخصصة).

تم توزيعها بشكل مُتساوي، لاستطلاع الآراء حول استخدام بيانات المستفيدين الشخصية لحل مشكلات قد تعاني منها المكتبات، أو لتحسين جودة الخدمات المقدمة، أو لتنمية المُقتنيات المكتبية، أو لأغراض إدارية أخرى، باستخدام تقنية التنقيب عن البيانات.

5. الدراسات السابقة:

بعد البحث والاطلاع على كافة الدارسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت الجانب الأخلاقي والقانوني لحماية بيانات المستفيدين عند استخدام تقنية التنقيب عن البيانات لم تتوصل الباحثة لأي دراسة أكاديمية تناولت هذا الموضوع بشكل مُباشر؛ حيث جاءت فقرات في بعض الدراسات تنص على الأخذ في الاعتبار عند تطبيق تقنية التنقيب عن البيانات بعدم المساس ببيانات المستفيدين الشخصية في المكتبات على سبيل المثال:

- **Nicholson, S., & Stanton, J.M. (2003). Gaining Strategic Advantage Through Bibliomining: Data Mining for Management Decisions in Corporate, Special, Digital, and Traditional Libraries**

تناولت الدراسة استراتيجية تطبيق تقنية التنقيب عن البيانات في الشركات والمكتبات الخاصة والرقمية والتقليدية؛ لتأكد الدراسة على أهمية الجزء القانوني والأخلاقي لاستخدام التنقيب البيليومتري في المكتبات فيما يخص حماية بيانات المستفيدين؛ حيث تُمثل خصوصية بيانات المستفيدين مشكلة قانونية أقل حدة فيما يتعلق بالمكتبات الخاصة ومكتبات الشركات أو المؤسسات، ولكن في العديد من الدول هناك قوانين صارمة لحماية خصوصية ملفات المستفيدين وبياناتهم الشخصية. حيث يجب على المؤسسات والمكتبات تحقيق التوازن بين اكتشاف الأنماط المعرفية الجديدة وربط هذه الأنماط بملفات مُستفيدين مُحددين بالنظام.

- **درويش، وسام. (2012). استخدام تقنية التنقيب عن البيانات في تطوير المكتبات الرقمية العربية: دراسة تجريبية. (رسالة دكتوراة غير منشورة). كلية الآداب، جامعة القاهرة.**

جاءت هذه الدراسة لتأكد ما ذُكر في الدراسة السابقة حيث تناولت تطبيق تقنية التنقيب عن البيانات في المكتبات الرقمية ونصت في الجزء الخاص بالتحديات عند إجراء تقنية التنقيب عن البيانات أن من أهم التحديات هو عنصر الأمن وخصوصية وسلامة بيانات المستفيدين حيث يرى العديد من الباحثين في مجال التنقيب عن البيانات أن حماية خصوصية البيانات من الموضوعات بالغة الأهمية حيث ثار تساؤل حول ما هي كيفية الضمانة لخصوصية المستفيدين عند استخراج البيانات الخاصة بهم وإذا لم يحل موضوع الخصوصية فتعتبر التنقيب عن البيانات قضية مهينة للمستخدم العام.

6. مشروعات التنقيب عن البيانات في مجال المكتبات بمصر:

1/6 مشروع التنقيب عن البيانات في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية بجامعة القاهرة.

يقدم النظام بنية هيكلية لمعرفة الاتجاهات البحثية من قِبل الباحثين بجامعة القاهرة، وقد تم تغطية أغلب الجوانب والنقاط التي يمكن البحث بها لاستخراج نتائج وبيانات إحصائية، لمعرفة اتجاهات الواقع الفعلي للبحث العلمي بجامعة القاهرة. (درويش، 2014)

2/6 تجربة التنبؤ بالتطور الزمني المستقبلي للرسائل العلمية بالمكتبة المركزية لجامعة حلوان.

قامت الدراسة برصد الواقع الفعلي لأعداد الرسائل العلمية المجازة والمتاحة بقاعات المكتبة المركزية بجامعة حلوان؛ للتنبؤ بأعداد الرسائل العلمية المتوقعة، التي سوف يترتب عليه توسع بقاعة الرسائل العلمية، لاستيعاب كافة الأعداد المتوقعة خلال السنوات المُقبلة (درويش، 2012).

3/6 دراسة تجريبية لمكتبة رقمية عربية بناءً على التنقيب عن البيانات.

تناولت الدراسة تصميم نظام لمكتبة رقمية عربية قائم على استخدام تقنية التنقيب عن البيانات بالرسائل العلمية المُجازة بمجال الفنون الجميلة والتشكيلية، حيث تم إعداده بواسطة الدكتورة: وسام درويش في إطار إعداد رسالة دكتوراة عام 2012، حيث قام المشروع على تطوير المكتبات الرقمية باستخدام تقنية التنقيب عن البيانات، وهو المشروع الأول من نوعه في مصر، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار جودة استخدام تقنية التنقيب بالمكتبات الرقمية. فهناك العديد من المشاريع التي تم تنفيذها خارج النطاق العربي بالمكتبات الرقمية تحديدًا لسهولة إدارتها والتعامل معها والتحكم بلغة البرمجة المناسبة لتفعيل تقنية التنقيب بشكل أفضل (درويش، 2014).

7. خصوصية وحماية البيانات الشخصية:

الخصوصية: يمكن تعريف الخصوصية بأنها رغبة الفرد وقدرته على الاحتفاظ بمعلومات مُعينة عن نفسه بعيدًا عن مُتناول أيدي الآخرين (Fulé & Roddick, 2003).

تجمع المفاهيم الحالية للحق في الخصوصية بين ثلاثة جوانب ذات صلة: الخصوصية الحاسمة، والخصوصية المعلوماتية، والخصوصية الجسدية.

1- **الخصوصية الحاسمة:** كل ما يخص الأفراد من حيث القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة دون تدخل خارجي أو تخويف أو أي ضغوط خارجية، بما يتضمن الجوانب الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية التي تجعل خصوصية الأفراد تحت تحكمهم الشخصي.

2- **الخصوصية المعلوماتية:** بما أننا نعيش في عصر البيانات ولأهميتها الشديدة، نتج مفهوم "الخصوصية المعلوماتية"، المعروف أيضًا بـ(حماية البيانات). إن الحق في الخصوصية المعلوماتية أساسي، ويعني أن الأفراد يجب أن يكونوا قادرين على التحكم بمن يملك بياناتهم الشخصية وما القرارات التي يمكن أن تُبنى على أساس تلك البيانات.

3- **الخصوصية الجسدية:** الجانب الثالث والأكثر وضوحًا للخصوصية هو (الخصوصية الجسدية)، أي حق الفرد في مساحته الخاصة والسلام الجسدي. حيث تضمنت الخصوصية الجسدية الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالخيارات الجنسية والإنجابية والمساس الجسدي (United Nations International Children's Emergency Fund [UNICEF], 2015).

وبناءً على تقسيم فئات الخصوصية يتضح أن ما يندرج في جانب استخدام بيانات المستفيدين هي فئة (الخصوصية المعلوماتية)،وبما أن دائرة الاستخدام في المكتبات بكافة أنواعها قد تشكل مشكلة أقل صعوبة

إلى حد ما في المكتبات الخاصة وذلك لأن من يمتلك القرار هم المستفيدون أيضاً، بمعنى أنها لا تعتمد على بيانات مستفيدين أو اقتحام خصوصية الأفراد، حيث تقتصر في استخدامها على فرد واحد، أو عدة أفراد محددين، كما أن البيانات المستخرجة من المكتبات الخاصة تعد ضئيلة كميًا بالنسبة لكم البيانات القابلة للتنقيب، فإن من الضروري الأخذ في الاعتبار بحماية بيانات المستفيدين في المكتبات العامة والأكاديمية والمتخصصة، فهناك قوانين صارمة بشأن خصوصية المستفيدين، وخاصةً في المكتبات العامة، حيث إنها تخدم كافة فئات المجتمع ولا تقتصر على شخص واحد أو عدة أشخاص لهم توجهات أو اهتمامات مُحددة ولكن هي أكثر فئات المكتبات تشعُبًا، وفي الحقيقة هناك العديد من النظم الآلية المستخدمة في مختلف فئات المكتبات تخفي، أو تتجاهل ملفات الإعارة بعد أن يتم إرجاع المواد المُعارة، حيث إن خدمة الإعارة قد تكون أكثر حساسية من ناحية خصوصية الأفراد. فيجب على المكتبات ومؤسسات المعلومات أن تحقق توازنًا بين اكتشاف أنماط المستفيدين بمستوى أعلى دون أختراق لخصوصية المستفيدين وبياناتهم الشخصية (Nicholson & Stanton, 2003).

1/7 موقف الإفلا من حماية خصوصية بيانات المستفيدين في بيئة المكتبات:

نصت الإفلا عام 2015 عبر تقرير أعدته بشأن خصوصية وحماية بيانات المستفيدين الشخصية في المكتبات على عدة توصيات يجب اتباعها للحفاظ على خصوصية بيانات المستفيدين في بيئة المكتبات وهي:

1) يجب على المكتبات ومراكز المعلومات أن تحترم مبادئ حماية خصوصية بيانات المستفيدين الشخصية.

2) يجب على المكتبات وخدمات المعلومات أن تدعم الجهود الدولية والإقليمية والمحلية على سبيل المثال (منظمة حقوق الإنسان) في الحفاظ على خصوصية المستفيدين وحماية حقوقهم فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية، وحث العاملين بتخصص المكتبات على الاهتمام بقضايا خصوصية المستفيدين.

3) يجب على المكتبات وخدمات المعلومات أن ترفض أي نوع من المراقبة على بيانات المستفيدين الشخصية والتأثير على حقوقهم الشخصية في الاحتفاظ بأمن بياناتهم، وأخذ كافة التدابير فيما يتعلق بجمع واستخدام بيانات المستفيدين الشخصية.

4) في حالة عدم إمكانية المكتبة من منع التدخل الحكومي أو السلطة في مراقبة البيانات فعلى الأقل يجب أن يتم وفق مبادئ مشروعة وفي حالات ضرورية قصوى وتناسب المبادئ الدولية لحقوق الإنسان في مراقبة الاتصالات.

5) يجب أن تنشر المكتبات سياسة خصوصية المستفيدين بشأن الخدمات التي تقدمها والتي لها علاقة ببياناتهم الشخصية بشكل مباشر.

6) يجب أن تدعم المكتبات وخدمات المعلومات ثقافة حماية خصوصية الأفراد ونشر الوعي بحماية بياناتهم الشخصية.

7) يجب على المكتبات وخدمات المعلومات أن تقوم بتدريب المستفيدين على حماية خصوصيتهم وبياناتهم الشخصية والأدوات والإمكانيات التي يمكن من خلالها الحفاظ على بياناتهم وخصوصيتهم.

8) يجب أن تتضمن برامج تدريس تخصص المكتبات على كيفية الحفاظ على خصوصية المستفيدين وحماية البيانات الشخصية (IFLA, 2015).

ملحوظة: هناك العديد من الحالات التي تتطلب الحفاظ على خصوصية بيانات الأفراد الشخصية، تتمثل في:

1- المشاركة الآمنة للبيانات بين المنظمات، والقدرة على تبادل البيانات من أجل المنفعة المتبادلة دون المساس بالقدرة التنافسية.

2- سرية البيانات المتاحة للجمهور والتأكد من أن الأفراد لا يمكن التعرف عليهم من البيانات المُجمعة أو الاستنتاجات المتعلقة بالأفراد.

3- إخفاء هوية البيانات الشخصية.

4- التحكم في الوصول للحفاظ على خصوصية بيانات المستفيدين في إعداد قواعد البيانات العامة.

- **وهناك خيارً آخر أكثر أماناً:**

هو ألا يتم فحص أي بيانات ترتبط بملفات الإعارة الخاصة، أو سلوكيات البحث بمستفيدين مُحددين. وهذا قد يقلل من قوة التحليل الذي يتم من التنقيب عن البيانات، ولكن قد تكون هناك حاجة لتجنب المعلومات الأخلاقية والقانونية، وقد تجد المكتبات العامة، والأكاديمية، والمتخصصة تحديدًا أن هذا هو الحل الوحيد، في حين أن المكتبات الخاصة قد تكون أكثر مرونة من حيث التعامل مع البيانات الشخصية (Nicholson& Stanton, 2003).

2/7 خصوصية بيانات المستفيدين وعلاقتها بالتنقيب عن البيانات:

تم اقتراح عدة تقنيات للحفاظ على الخصوصية عند إجراء عملية التنقيب عن البيانات، فهذه التقنيات إلى جانب أنها تستخدم عينات من ملفات المستفيدين فهي تخلق توازنًا بين الدقة والحفاظ على خصوصية بيانات المستفيدين من الاختراق إلى حد كبير وهذه التقنيات هي:

- **أولاً: تقنية التشفير : Authority control and cryptographic techniques** تعمل هذه التقنية على إخفاء البيانات بشكل فعال في حالة الوصول غير المصرح به، ولكنها لا تحظر الاستخدام غير الآمن من المستفيدين الذين لا يتمتعون بوعي كافٍ لحماية بياناتهم الشخصية، وهذا يرجع إلى حفاظ المستفيدين على بياناتهم الشخصية وعدم التصريح أو التلاعب بها، لأنهم على وعي كافٍ بحقوقهم.
- **ثانياً: إخفاء الهوية:The Anonymisation of the data** تعمل هذه التقنية على إخفاء هوية بيانات المستفيدين الشخصية، حيث يتم حذف أي سمات تعريفية لمصادر البيانات.

- **ثالثاً: تقييد الاستبيانات: Query restriction**: الذي يحاول اكتشاف متى قد يكون التوافق الإحصائي ممكنًا، ويتم من خلال مجموعة من الاستبيانات.
- **رابعاً: أخذ العينات الديناميكية: Dynamic Sampling**: وتتم عن طريق التقليل من حجم مجموعة البيانات المتاحة، ويمكن القيام بذلك عن طريق اختيار مجموعة مختلفة من كل مصدر بيانات على حدة.
- **خامساً: تقنية إضافة الضوضاء: Noise addition**: تعمل تقنية إضافة الضوضاء وإزعاج البيانات بالتأثير على الإدخالات الفردية بطريقة تحافظ على دقة الاستعلامات الإحصائية، ويمكن أن يتم ذلك بطريقتين:

أولاً: إضافة الضوضاء: حيث يتم تغيير مجموعات القيم بحيث تؤدي عملية الإحصاء والتنقيب الشائعة إلى نفس النتائج، فيتم إجراء اثنتين من القيم (Agrawal & Srikant, 2000) وهما:

1- عضوية فئة القيمة، التي يتم فيها تقسيم إحدى سمات القيم إلى مجموعة من فئات منفصلة بعضها عن بعض.

2- تشويه القيمة التي يُرجع قيمة مضطربة، والاضطراب هو عادة قيمة محسوبة إما من توزيع عشوائي موحد أو (جوسي :Gaussian).

ثانيًا: تبادل البيانات: Data swapping: ويتم هذا الإجراء عن طريق تبادل مصادر البيانات حيث يتم تبادل قيم السمات بطريقة تُحافظ على نتائج الاستبيانات الإحصائية، حيث تعمل هذه التقنية بالتوازي مع أخذ العينات الديناميكية (Fulé & Roddick, 2003).

8. موقف الإفلا من تقنية التنقيب عن النصوص والبيانات IFLA Statement On Text mining and Data mining:

أشارت الإفلا إلى التأكيد على أن الإثبات القانوني للتنقيب عن النصوص والبيانات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستثناءات القانونية، باعتبار أن الإفلا منظمة ملتزمة بمبدأ حرية الوصول إلى المعلومات، ذلك للاعتقاد بأن المعلومات يجب أن تستخدم دون قيود بطرق تُحقق النهوض التعليمي والثقافي للمجتمعات وتعتقد الإفلا أن التنقيب عن النصوص والبيانات أداة أساسية للنهوض بالمعلومات من أجل التعلُم والإبداع (IFLA, 2013).

وبناءً على ذلك تجاهلت الإفلا ما يخص استخدام بيانات المستفيدين، واقتصرت على إتاحة المعلومات وما يخص قوانين حقوق الطبع والنشر وقواعد البيانات، وبما أنها تُمثل كل من ينتمون إلى مجال المكتبات دوليًا فكان لا بد من الاهتمام بجانب بيانات المستفيدين وعدم المساس بها إلا بموافقتهم ورغبتهم الكاملة بالمشاركة وخصوصًا في حالات معالجة بيانتهم الشخصية.

9. تطبيق تقنية التنقيب البيانات باستخدام بيانات المستفيدين:

1/9 الجانب القانوني:

الجانب الذي يحمي ويضمن حقوق الأفراد قانونيًا وفقًا لما ينص عليه قانون الدولة، وبخلافه يُلحق بالأفراد عواقب قانونية يمكن أن تصل إلى الحبس ودفع غرامات نتيجة لخرق القوانين التي تم وضعها من قِبل الدولة، ومن أبرز القضايا وأهمها هي حماية بيانات المستفيدين بوجه عام وبالتحديد في تخصص المكتبات فمن الممكن أن يتم استخدامها بشكل غير قانوني، **وتصبح في بعض الأحيان غير محمية؛ بسبب عدم حماية بعض الدول لبيانات المستفيدين الشخصية** بوجه عام وتحديدًا في المكتبات أو أي مؤسسة خدمية. ففي عام 1940 أقام

مدير التحقيقات الفيدرالي (ج. إدغاز هوفر) برامج التوعية بالمكتبات الأمريكية، والتابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي يقوم من خلاله بمراقبة ملفات وتسجيلات الإعارة للمستفيدين بالمكتبات والذي استمر حتى عام 1970 أي قرابة ثلاثون عامًا. وفي عام 1974 أقر الكونجرس على إصدار قانون حماية خصوصية بيانات المستفيدين بعد الكشف عن إساءة استخدام بيانات المستفيدين الشخصية من قِبل الحكومة أثناء إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون، حيث نص القانون على أنه **(لا يجوز لأي وكالة أو مؤسسة الكشف عن أي ملف متوافر في نظام ملفات المستخدمين إلى أي شخص مهما كانت وظيفته، أو إلى أي مؤسسة أخرى، إلا بناءً على طلب خطي بالموافقة المسبقة من الشخص الذي تستند إليه تلك البيانات)** على الرغم من أن القانون يتضمن استثناءات تسمح باستخدام الملفات الشخصية في حالات مُعينة، إلا أنه يتطلب أن يكون لدى كل مؤسسة أو اتحاد مثل الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات نظام أمان إداري ومادي لمنع الوصول غير المصرح به لملفات المستفيدين الشخصية(Reitz, 2014).

- ✓ مما جعل جمعية المكتبات الأمريكية American Library Association (ALA) تضغط على القوانين التي من شأنها السماح بفتح ملفات المستفيدين في الولايات المتحدة وتطالب بحماية ملفات المستفيدين وحماية خصوصيتهم.
- ✓ فاختلفت القوانين في نظامها وحمايتها، ومع ذلك يسمح عادةً باستخدام بيانات المستفيدين الداخلية لإدارة المكتبة؛ لدعم قرارتها الاستراتيجية وتطوير أداء وجودة خدماتها. ولكن هذا الشرط يتسبب في مشكلة عندما تعمل مجموعات من المكتبات معًا، كما يحدث عادةً في اتفاقيات اتحاد المكتبات.

- ✓ كما أنه يحظر مشاركة نوعية محددة من البيانات مثل كل ما يخص سلوك المستفيد، فسمح القانون بمشاركة خدمة التزويد والتسجيلات الببليوجرافية ولكن لا يمكن مشاركة البيانات الشخصية للمستفيدين.
- ✓ وقد تطول قيود هذا القانون أيضاً في تحليل وتوزيع النتائج الإحصائية، فعلى سبيل المثال قانون (ولاية إلينوي)، يسمح بمشاركة التقارير ولكن دون التعرف على هوية الأفراد وفقاً لـ(Library Records Confidentiality Act, 1983).

وعلى الرغم من أن التنقيب عن البيانات قد يُساعد المكتبيين في إدارة المكتبات فإن خليط القوانين من دولة إلى أخرى يمكن أن يجعل تطبيق التنقيب عن البيانات أمرًا صعبًا في بعض الحالات التي تخُص استخدام بيانات المستفيدين، وبناءً على ذلك قبل الانخراط في التنقيب عن البيانات، يجب على أمناء المكتبات التأكد من أن أنشطة التنقيب تقع ضمن حدود النشاط القانوني (أي يسمح لهم قانونيًا طبقًا لنوع المكتبة ونص التشريع الخاص بحماية بيانات المستفيدين)(Nicholson & Stanton, 2003).

1/1/9 موقف مصر والمُبادرات الدولية واتحادات المكتبات العالمية القانوني نحو خصوصية وحماية بيانات المستفيدين الشخصية:

لم ينص الدستور المصري بشكل صريح على حماية الخصوصية المتعلقة بحماية الأفراد من أنشطة التقييم الآلي للبيانات الشخصية، في مواجهة التطور التقني لمعالجة البيانات، واكتفى بالإشارة إلى التزام الدولة بحماية الحياة الخاصة للأفراد بوجه عام، فذكر موقفه من البيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية **في المادة 68 والتي تنص على:**

"المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها، وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها والعمل على رقمنة الوثائق، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون"(الدستور المصري، 2014) وبناءً على ذلك لم يتوافر نص صريح لحماية البيانات الشخصية بشكل عام وتحديًا بيانات المستفيدين في كافة المكتبات المصرية.

2/1/9 مبادرة دبي لحماية البيانات الشخصية:

تم إطلاق مبادرة بيانات دبي في إطار سياسة حكومة إمارة دبي لتطوير ثقافة تبادل البيانات واتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة بين الجهات المختصّة.

أقرت المبادرة أحد عشر هدفًا استراتيجيًا بهدف ترسيخ ثقافة تبادل البيانات والابتكار وحماية خصوصية تلك البيانات في آن واحد، وفقا لثلاثة مبادئ رئيسية تتعلق بثقافة تبادل، وإعادة استخدام البيانات، وحماية خصوصية المعلومات السرية، وحماية الملكية الفكرية. وتتمحور هذه الأهداف الاستراتيجية فيما يلي:

1. تمكين وقدرة الإمارة في تحقيق رؤيتها.
2. إدارة بيانات إمارة دبي وفق منهجية واضحة ومحدّدة وشفافة، تتفق مع أفضل الممارسات المتداولة عالميًا.
3. تحقيق التناغم والتكامل بين الخدمات المقدمة من قِبل الجهات الحكومية الاتحادية والجهات الحكومية المحلية.

4. الاستفادة القصوى من البيانات المتوفرة لدى مزودي البيانات.

5. تعزيز الشفافية وإرساء قواعد الحوكمة بشأن نشر وتبادل البيانات.

6. زيادة معدل كفاءة الخدمات المُقدمة من قِبل الجهات الحكومية الاتحادية والجهات الحكومية المحلية، من حيث مستوى الجودة، وسرعة الإنجاز، وتبسيط الإجراءات وتخفيض كلف التشغيل.

7. زيادة القدرة التنافسية لمزودي البيانات، ورفع مؤشر تنافسية دولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الدولي.

8. دعم اتخاذ القرار لدى الجهات الحكومية الاتحادية والجهات الحكومية المحلية، وتمكينها من إعداد سياساتها وتنفيذ خططها ومبادراتها الاستراتيجية بكفاءة وفعالية.

9. ترسيخ ثقافة الإبداع والابتكار، والإسهام في دعم المبادرات الابتكارية التي من شأنها تأمين رفاهية العيش للمقيمين والزوار.

10. تحقيق عملية التوازن بين نشر وتبادل المعلومات، والحفاظ على سريتها وخصوصيتها.

11. توفير البيانات اللازمة للجهات غير الحكومية بهدف دعم الخطط التنموية والاقتصادية في دولة الإمارة. (مبادرة بيانات دبي، 2019)

- **وترتكز الاستراتيجية على ثلاثة محاور وهي:**

1. نشر ثقافة تداول ومشاركة البيانات.

2. استخدام البيانات وإعادة تدويرها.

3. الحماية، والخصوصية، والموثوقية، والملكية الفكرية.

3/1/9 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نحو حماية خصوصية بيانات المستفيدين:

أوضحت وثيقة الأمم المتحدة مُوقفها من خصوصية البيانات الشخصية حيث نصت المادة الثانية عشرة على أنه

لا يجوز تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الشخصية أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخص حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات.

وبهذا قد أوضحت الأمم المتحدة موقفها من استخدام بيانات الأفراد الشخصية، إلا أنها لم تذكر الحالات بشكل مُفصل ولكن جاءت شاملة لكل ما هو متعلق بالبيانات الشخصية، الأمر الذي يمكن أن يتم التلاعب به للحصول على بيانات الأفراد الشخصية (الأمم المتحدة، 1948).

4/1/9 مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية:

اعتمدت اللجنة العليا التابعة للأمم المتحدة في الاجتماع السادس والثلاثين في 11 أكتوبر عام 2018، يتضمن المبادئ التوجيهية المكونة من عشرة مبادئ أساسية للحفاظ على حماية خصوصية بيانات الأفراد الشخصية (الأمم المتحدة، 2018) وهي:

جدول (1) المبادئ التوجيهية لحماية خصوصية البيانات الشخصية

تسلسل	المبادئ	التعليقات
1	المعالجة العادلة والشرعية	يجب أن تُعالج البيانات الشخصية بطريقة عادلة، وفقًا للولايات الحاكمة وعلى أساس ما يلي: الموافقة على الغرض من استخدام البيانات، الفائدة القصوى من البيانات، بما يتوافق مع ولايات منظمة الأمم المتحدة، وأي أساس قانوني آخر تحدده الأمم المتحدة.
2	الغرض المُحدد	يجب معالجة البيانات الشخصية لأغراض محددة، والأخذ في الاعتبار التوازن بين الحقوق والحريات والمصالح ذات الصلة، ولا ينبغي معالجة البيانات الشخصية بطرق لا تتوافر مع هذه الأغراض.
3	التناسب والضرورة	يجب أن تكون معالجة البيانات الشخصية ذات صلة ومحددة وكافية لما هو ضروري الاستخدام لأغراض تتعلق بمعالجة البيانات الشخصية.

4	الاحتفاظ	يجب الاحتفاظ بالبيانات الشخصية في الوقت اللازم والضروري لأغراض محددة فقط.
5	الدقة	يجب أن تتحلى البيانات الشخصية بالدقة والموثوقية وتكون محددة لتُحقق الأغراض المرجوة.
6	السرية	يجب مراعاة السرية عند معالجة البيانات الشخصية.
7	الأمن	يجب مراعاة تنفيذ الإجراءات الوقائية لحماية أمن البيانات الشخصية المصرح وغير المصرح بها، لتضمن حمايتها من الضرر، أو الخسارة، أو الوصول غير المقصود أي بشكل عرضي، وغير ذلك من العناصر الأخرى.
8	الشفافية	يجب أن تتم معالجة البيانات الشخصية بشفافية لموضوعات البيانات، كلما كان ذلك ممكناً، فيكون هناك علم لدى الأشخاص حول معالجة بياناتهم الشخصية وكيفية الوصول إليها، والتحقق والتصحيح والحذف فيما يخص ذلك.
9	النقل	في حالة الأنشطة المنوط بها، يجوز نقل البيانات الشخصية إلى طرف ثالث، بشرط أن تضمن المنظمة حماية تلك البيانات والغرض من استخدامها بشكل آمن.
10	المسؤولية	يجب أن يكون لدى مؤسسات منظمة الأمم المتحدة سياسات كافية وآليات تضمن الالتزام بهذه المبادئ.

5 /1/9 رؤية الإفلا القانونية للتنقيب عن البيانات:

بناءً على تقرير أعدته الإفلا بشأن موقفها من التنقيب عن النصوص والبيانات موضحه أنه يمكن تنقيب البيانات التي يتم جمعها وفحصها من العديد من المصادر وتشمل في الغالب قواعد البيانات التي تكون خاضعة لاتفاقيات مُرخصة أو المواد عبر شبكات الإنترنت المفتوحة. وتأكد على الآتي:

- ✓ أن الحقائق والبيانات ليست محمية بموجب حقوق الملكية الفكرية، فإن النصوص أو الأوراق أو قواعد البيانات قد تخضع لحقوق الطبع، والنشر، والحقوق ذات الصلة أو حقوق قواعد البيانات.
- ✓ تعد تقنية التنقيب واحدة من العديد من الأدوات الجديدة في البيئة الرقمية التي لا تنطبق عليها بسهولة معايير حقوق النشر التي تم وضعها قبل ثلاثمائة عام.
- ✓ الترخيص للتنقيب عن البيانات ليس حلاً مناسبًا ويمكن أن يكون مستحيلاً، والإفلا لا تدعم هذا الاقتراح (IFLA, 2013).

➢ **الفرق بين القضايا الأخلاقية والقانونية:**

هناك فروق واضحة بين الجانب الأخلاقي والقانوني. والقانون عبارة عن معايير وقواعد مُعتمدة رسمياً من قِبل سلطة الدولة، أو من قِبل هيئات سياسية أخرى، مسؤولة بدورها عن وضع القوانين وتنفيذها.

أما الجانب الأخلاقي فيلتزم به الفرد ويُحدد علاقته بخالقه وبنفسه والمجتمع، فالأخلاق نابعة من قوة إيمان الفرد الداخلية (لبان & الدبيان، 2010).

ويتبين من ذلك أن الأخلاقيات بكل ما تحمله من قيم ذاتية تحكم الذات، والتعاملات بين الأفراد لا يمكن أن تكون بديلاً للقانون والتشريعات التي تحكم وتضمن حقوق الأفراد وواجباتهم، لذلك نجد أنه لا بد من أن يكون الجانبان متكاملين حتى ولو كان لأحد الجانبين في بعض الحالات حق أكثر من الآخر (علوي، 2007).

2/9 الجانب الأخلاقي:

أن الفلسفة الأخلاقية تعتبر فرعًا من فروع علم الفلسفة يتضمن تنظيم المفاهيم والسلوك الخاطئ والدفاع عنها والتوصية بها. واشتق المصطلح **Ethics** من الكلمة اليونانية **ethos**، "الشخصية" التي تعني في مجال الفلسفة تدرس الأخلاقيات، أو السلوك الأخلاقي والإنساني لدى البشر وكيف ينبغي أن يتصرف الشخص. والمساس الأخلاقي المُتعلق بالتنقيب هنا هو اتباع أمناء المكتبات والعاملين بمؤسساتها للقيم الأخلاقية، مثل حماية خصوصية بيانات المستفيدين والشفافية والأمانة والصدق فيما يتعلق ببيانات المستفيدين الشخصية والتعاملات مع كافة المستفيدين دون تميز. وغالبًا ما تتباين القيم الأخلاقية إلى حد كبير في كثير من المجتمعات فيما يتعلق بطبيعة ومستوى المشاكل الأخلاقية. وتختلف القضايا الأخلاقية

أيضًا بين البلاد وطبيعة ثقافتهم؛ ولهذا لا توجد قواعد صارمة وسريعة عند التعامل مع القضايا الأخلاقية؛ لأن البيانات في حد ذاتها محايدة أخلاقيًا(Davis & Patterson, 2012).

1/2/9 الأخلاق:

تُعرف بأنها "مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي توجه سلوك الأفراد والمنظمات، حيث إنها الطريقة الصحيحة لفعل الأشياء التي يحكمها المجتمع، وغالبًا ما يتم تنفيذها من خلال القانون، وأحيانًا يمكن أن يتصرف الفرد بطريقة قانونية ولكنها ليست أخلاقية"(Fulé & Roddick, 2003).

2/2/9 الأخلاقيات المهنية:

تُعرف الأخلاقيات المهنية بأنها "الممارسات أو السلوكيات التي تتضمن القواعد والمعايير والقيم الأخلاقية الأساسية المرتبطة بمهنة مُعينة، وينبغي أن تكشف هذه الأخلاق المهنية عن ماهية هذه المهنة وعن كيف ينظر من ينتمون إليها إلى أنفُسهم، وكيف ينظر إليهم المجتمع، كما ينبغي أن تُحدد بوضوح تلك الأخلاق المهنية دون تبايُن وفقًا لقيم مُحددة "(حسام الدين، 2019).

من المهم التدقيق في اتباع المواثيق الأخلاقيات عند التعامل مع المستفيدين، فيوصي باتباع مبادئ، وممارسات التعامل الأخلاقي مع بيانات المستفيدين الشخصية، وهناك خمسة مبادئنصت عليهم مدونة ممارسات المعلومات العادلة وهي:

1- يجب ألا يكون هناك أنظمة لحفظ ملفات بيانات المستفيدين الشخصية بشكل دائم.

2- يجب أن يكون هناك طريقة لمعرفة شخص معلومات حول شخص آخر، وكيفية استخدامها.

3- يجب أن يكون هناك طريقة لمنع شخص من معرفة معلومات عن شخص آخر دون موافقته.

4- يجب أن يكون هناك طريقة لتصحيح أو تعديل معلومات محددة في ملفات الأشخاص.

5- يجب على أي منظمة تقوم بإنشاء أو الاحتفاظ أو استخدام أو نشر ملفات المستفيدين ضمان موثوقية الاستخدام ومعرفة المقصود من استخدامها (**Electronic Privacy Information Center**, 2020).

هناك قلق شديد من قِبل مختلف المجتمعات والثقافات من استخدام بياناتهم الشخصية، وهذا القلق قابل للتزايد وخصوصًا في وقتنا هذا، والذي أصبحت فيه البيانات الشخصية تتداول بشكل سريع جدًا دون علم المستفيدين، وأن كثيرًا من المؤسسات تستخدم بيانات عُملائها الشخصية مثل الرواتب والبيانات السكنية والبنكية دون موافقتهم، حيث بلغ نسبتهم أكثر من 20% وقابلة للزيادة، وهناك خطر أكبر في استخدام هذه البيانات لأغراض غير قانونية، حيث عُقدت أولى ورش العمل التي تناولت الخصوصية والتنقيب عن البيانات في اليابان وركزت الأبحاث حول الحفاظ على الخصوصية في عملية التنقيب عن البيانات بشكل عام.

10. تحليل مضمون المواثيق الدولية بشأن حماية وخصوصية وسرية بيانات المستفيدين:

1/10 المواثيق الأخلاقية:

عبارة عن عهد أو بيان يُحدد القواعد والمعايير والقيم بشفافية التي ينبغي أن تحكم أداء ومُمارسات وسُلوكيات وقيم من ينتمون إلى المهنة، فإنه يُحدد الواجبات، والحقوق بكل ما يتعلق بالوظائف، والمهام التي تتطلع بها المهنة، ويتحقق ذلك من خلال رسالة المهنة، وغايتها، وأهدافها، والحفاظ على شرفها ونزاهتها. ومن المفترض أن هذا الميثاق تتبناه الجمعيات المهنية والنقابات أو المؤسسات التي تتبع إليها المهن بمختلف المجالات لتوجيه الأعضاء والعاملين التابعين لها بالقيم الأخلاقية التي من المفترض أن يلتزم بها الأفراد والمؤسسات سواء لأنفسهم أو للمجتمع (حسام الدين، 2019). وبناءً عليه سيتم تحليل مضمون أهم المواثيق الدولية، فيما يتعلق بقيم خصوصية وحماية وسرية بيانات المستفيدين، بالإضافة إلى الشفافية في التعامُل بين المستفيدين وأمناء المكتبات.

كما أن هناك اختلافات بين القيم التي نصت عليها المواثيق الأخلاقية تجاه المستفيدين، ولكن هناك اتفاقًا واسعًا على التمسك بمبادئ الحرية الفكرية ومقاومة كل الجهود للرقابة على مصادر المكتبة، وحماية حق كل مستفيد بالمكتبة في الخصوصية والسرية، بكل ما يخصه من بيانات شخصية واستخدامها بشكل أو بآخر (Fallis, 2007).

2/10 الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتباتIFLA:

نص الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) على ميثاق أخلاقي دولي تلتزم به جميع مؤسسات المكتبات والمعلومات، تجاه الفئات المعنية مثل المهنة والمستفيدين والمؤسسات والمجتمع وأمناء المكتبات لأنفسهم وزملائهم واتجاه المعايير التي تحكم المهنة، من خلال مجموعة من القيم يُفترض أنها من أهم القيم الإنسانية التي تحفظ الحقوق، وتضمن إنسانية التعامل بين الأفراد، وبالتحديد ما يخص الخصوصية، وحماية، وسرية بيانات المستفيدين، وشفافية التعامل مع المُستفيدين، حيث أشارت إلى:

- ✓ أن يحترم المكتبي خصوصية كل مستفيد، إلا عندما يضر ذلك بالمصلحة العامة أو يحدث فسادًا أو يتسبب في جريمة، إلى جانب احترامهم للبيانات الشخصية، التي يتم بالضرورة مشاركتها، أو تداولها بين الأفراد والمؤسسات.
- ✓ أن تتسم العلاقة بين المكتبي والمستفيد بالسرية.
- ✓ أن يتخذ المكتبيون وأخصائيو المعلومات الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم تسريب بيانات المستفيدين وتداولها خارج حدود العمليات التي يلزم فيها ذلك.
- ✓ أن يتحلى المكتبيون وأخصائيو المعلومات، بالشفافية حيث تكون أعمال الحكومة، والإدارة، والتجارة مفتوحة أمام عموم الناس ويستطيعون الاطلاع والحكم عليها (IFLA, 2016).

3/10 جمعية المكتبات الأمريكية ALA:

تُعتبر جمعية المكتبات الأمريكية من أولى الجمعيات التي نادت بالمواثيق الأخلاقية، ففي عام 1929 أصدرت أول تشريع أخلاقي. وأشارت من خلال ميثاقها الأخلاقي إلى عدة قيم إنسانية لحماية وحفظ حقوق المستفيدين وخصوصاً ما يتعلق ببياناتهم الشخصية، فتنص من خلال ميثاقها الأخلاقي على الآتي:

- ✓ نحن نحمي حق كل مستفيد في المكتبة، فيما يخص خصوصية، وسرية وحماية البيانات الشخصية، أو المعلومات التي يبحثون عنها أو الخاصة بملفاتهم الشخصية مثل المصادر التي تمت إعارتها، أو الاستفسار حيالها، أو التي يتم الاطلاع عليها (ALA, 2008).

4/10 الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم):

على الصعيد العربي أعرب اتحاد (اعلم) بأهمية حماية بيانات المستفيدين والحفاظ على خصوصيتهم وذلك من خلال ميثاق أخلاقي نص على الآتي:

- ✓ الحرص على نشر السياسات المتعلقة باختيار المعلومات وتنظيمها وحفظها وتقديمها ونشرها.
- ✓ على المتخصصين (المكتبيون وأخصائيو المعلومات) حماية حق المستفيدين في الخصوصية والسرية لأنشطتهم المعلوماتية بالإضافة إلى احترام بياناتهم الشخصية مع الأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الاجتماعية ووضع المصلحة العامة أولاً (الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2014).

يوضح جدول رقم (2) تحليل مضمون القيم التي نصت عليها المواثيق الدولية بشأن خصوصية وسرية وشفافية وحماية البيانات تجاه المستفيدين.

جدول (2) تحليل مضمون المواثيق الدولية

المواثيق / القيم	اعلم	ALA	IFLA
الخصوصية/ السرية	✓	✓	✓
حماية بيانات المستفيدين	✓	✓	✓
الشفافية	✓	✓	✓

يوضح جدول رقم (3) عدد تكرار القيم التي نصت عليها المواثيق الدولية بشأن خصوصية وسرية وشفافية وحماية البيانات تجاه المستفيدين.

جدول (3) عدد تكرار القيم الأخلاقية

المواثيق / القيم	اعلم	ALA	IFLA
الخصوصية/ السرية	1	1	1
حماية بيانات المستفيدين	1	1	1
الشفافية	1	1	1

جدول (4) النسبة المئوية لأعداد تكرار قيم المواثيق الأخلاقية الدولية بشأن خصوصية وسرية وشفافية وحماية البيانات في المكتبات تجاه المستفيدين.

جدول (4) النسب المئوية

المواثيق / القيم	اعلم	ALA	IFLA
الخصوصية/ السرية	1.35%	3.3%	2%
حماية بيانات المستفيدين	1.35%	3.3%	2%
الشفافية	1.35%	3.3%	2%

يتبين من الجداول السابقة أن كافة المواثيق الدولية نصت على خصوصية وسرية وحماية بيانات المستفيدين والشفافية في كل ما يتعلق بالتصرف في بياناتهم الشخصية، ولكنها تجاهلت وضع القيم الإنسانية تجاه تأثير التكنولوجيا الحديثة ومعالجة وتحليل البيانات واستخدامها في المكتبات حيث تعتبر سلاحًا ذا حدين، ويعتمد أغلبها وبشكل أساسي على بيانات المستفيدين، وابرازها كافة الأدوات المستخدمة لمعالجة وتحليل البيانات مثل التنقيب عن البيانات، حيث تحتاج هذه المواثيق إلى المُراجعة والتعديل بشكل مُستمر ؛ لتواكب كل ما هو يطرُق حديثاً ويتعلق بشكل مُباشر وغير مُباشر بحماية خصوصية بيانات المستفيدين والوعي بأهمية تلك البيانات الشخصية سواء للمستفيدين بالمكتبات أو على المستوى الشخصي لأن المكتبات هي ليست فقط مصدر للمعلومات ولكن هي منارة الثقافة للمجتمع ككل.

➢ وبناءً على ما سبق فأنه يمكن اتباع نهجين للتخفيف من الآثار الأخلاقية وهما:

1. النهج الأول: وضع آليات الحفاظ على الخصوصية التي تحد من الوصول إلى البيانات، والتخفيف من إلقاء الضوء عليها من خلال الحذف، أو الإخفاء، أو التشويش بحيث لا تحدث ردود أفعال غير مرغوب فيها. ولكن هذا يمكن أن يؤثر على قدرة التنقيب عن البيانات ونتائجها بشكل سلبي.
2. النهج الثاني: هو إعلام المستفيدين بعملية التنقيب وبحساسية القواعد واطلاعهم على ما يمكن أن يُسمح بالاطلاع عليه، وإعلامهم بحساسية القواعد المحتملة، والمشكلة الرئيسية التي يجب التغلب عليها هنا هي أن الحساسية تعتمد على السياق وبالتالي لا يمكن اعتماد تدابير عالمية للحساسية عند التعامل مع البيانات الشخصية (Nicholson& Stanton, 2003).

11. كيفية التعامل مع بيانات المستفيدين الشخصية:

لكل هذه الإجراءات التي تستخدم للحماية من انتهاك خصوصية المستفيدين، ينصب كثيراً منها في التركيز على حظر إنتاج أو مشاهدة قواعد غير خاضعة لحماية خصوصية البيانات الشخصية.

وبناءً عليه فإن هذه الإجراءات ليست دائمًا مناسبة أو كافية لتقنيات التنقيب عن البيانات، على سبيل المثال إخفاء الهوية للبيانات على الرغم من أنها تعتبر الخطوة الأولى والأدنى نحو حماية خصوصية البيانات، ولكنها المفتاح المُشترك الذي إذا تم إزالته فيجعل الربط بين قواعد البيانات المتشابكة أمرًا صعبًا.

كما أن هناك طريقة أخرى للتعامل مع بيانات المستفيدين دون أن نحتفظ أو نُحدد البيانات الشخصية التعريفية لملفاتهم الشخصية، وتتعلق بالخدمات الإلكترونية، فعند تقديم خدمات المكتبة عبر الويب يتم استبدال IP Address برمز آخر له تطابق زمني لتُخفى بذلك أياً من البيانات التي تستدل على شخص مُعين على وجه التحديد (Nicholson, 2003)، مثل ما هو موضح بالشكل (1)

Original Circulation Records		
Book ID	Subject	Patron
QA76.9	Computer Science	392-33
PS159.G8	American Literature	575-49
HF5415.125	Marketing	392-33

Original Patron Database			
Patron	Name	Class	Dept.
373-34	Abby Lavender	Grad	Psych
392-33	Kenneth Moore	Ugrad	Math
575-49	Sophie Richards	Faculty	English

Data Warehouse - Combined Cleaned Circulation Records			
Book ID	Subject	Patron Class	Patron Dept.
QA76.9	Computer Science	Ugrad	Math
PS159.G8	American Literature	Faculty	English
HF5415.125	Marketing	Ugrad	Math

شكل (1) إخفاء هوية المستفيدين *

ومن أجل القيام بذلك أخلاقياً، سواء باستخدام هذه التقنيات أو غيرها من الأساليب لإخفاء هوية المستفيدين يجب على المكتبة تطوير سياسة خصوصية بيانات المستفيدين، وتنفيذها، ونشرها، فعلى المكتبات أن تُبلغ المستفيدين بالاستخدام المقصود لملفاتهم الشخصية؛ ليكون لدى المستفيدين الخيار. فمن الأنسب الحصول على إذن مُسبق من المستفيدين قبل استخدام سجلاتهم، أو ملفاتهم الشخصية، وقد يستغرق الأمر بعض الوقت والمال لجمع الموافقات سواء عبر البريد الإلكتروني، أو الهاتف، أو المقابلات الشخصية، ولكن من شأن ذلك أن يساعد في توعية المستفيدين بما يجرى، والتأكد من استخدامهم لبيانات المستفيدين الذين يرغبون في المشاركة بهذا التحليل، بالإضافة إلى تجنُب رفع دعوى من قِبل المستفيدين إذا شعر أحدهم أن حقوقه انتهكت في تحليل سلوكيتهم. فعند أخذ القرار بالتنقيب عن البيانات في المكتبة باستخدام بيانات المستفيدين ووفقاً لما قد تم ذكره من أساليب تُساعد الإدارة بشكل كبير في استخدام بيانات المستفيدين بشكل آمن وصحيح يمكن اتباع الخطوات الآتية لتحديد المسار الصحيح عند تطبيق تقنية التنقيب عن البيانات. ويوضح الشكل رقم (2) مسار خطوات التطبيق.

* المصدر : http://scottnicholson.com/pubs/biblioprocess.pdf

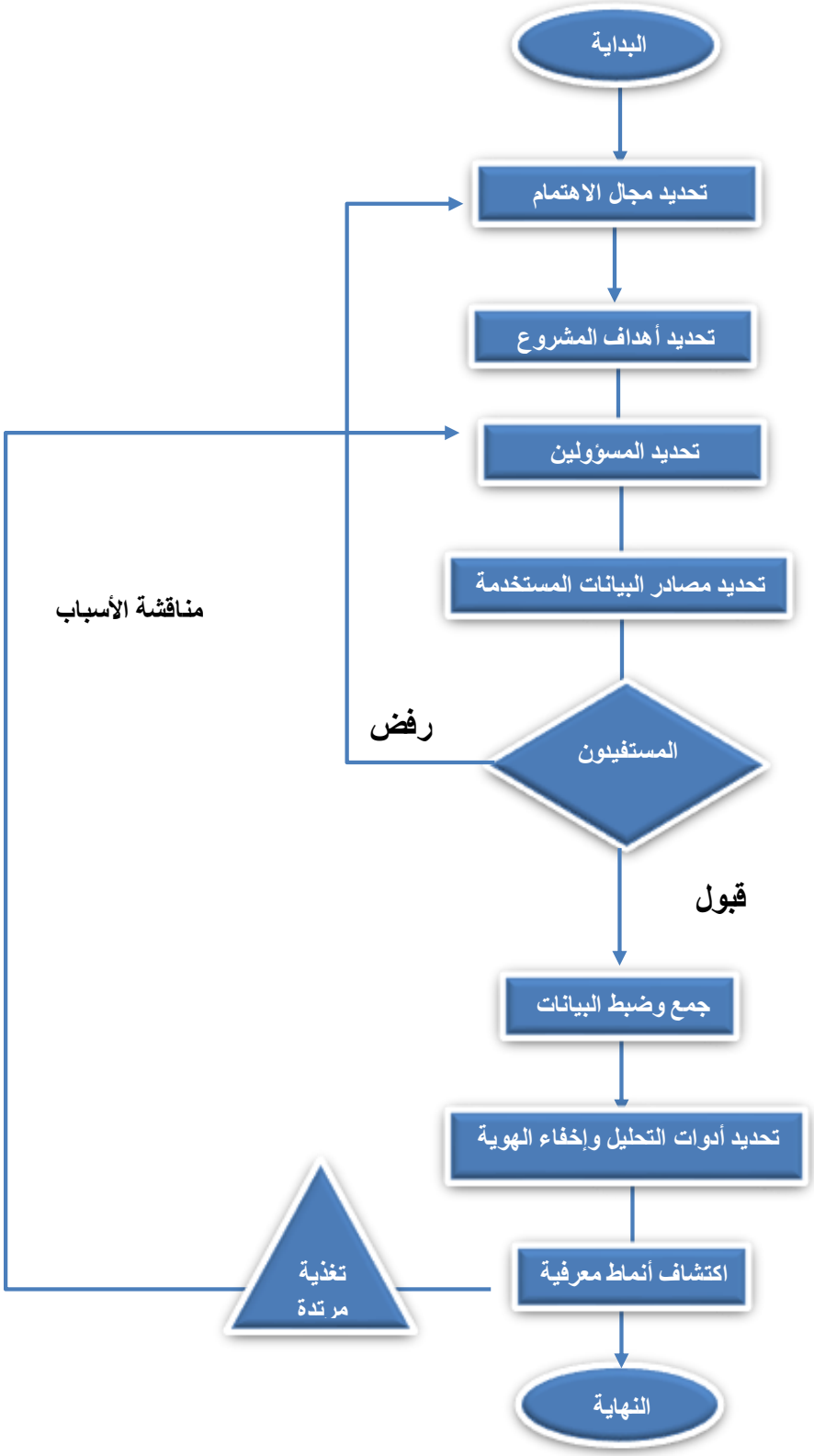

شكل (2) خريطة تدفق توضح مسار التنقيب عن بيانات المستفيدين

12. استطلاع آراء المستفيدين حول استخدام بياناتهم الشخصية للتنقيب عن البيانات:

قامت الباحثة بإجراء استبيان ورقي موجه إلى عينة تصادُفية من المستفيدين تتكون العينة من خمسة وأربعين استبيانًا في كل من **(المكتبة المركزية بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا – مكتبة مصر العامة فرع الدقي – مكتبة مكتبة المركز القومي للبحوث بالدقي)**، بهدف استطلاع الآراء حول استخدام بياناتهم الشخصية للتنقيب عن البيانات من أجل حل مُشكلات قد تعاني منها المكتبات، أو لتحسين جودة الخدمات المقدمة، أو لتنمية المُقتنيات المكتبية، أو لأغراض إدارية استراتيجية. تناول الاستبيان الأسئلة الآتية (ملحق رقم 1):

1/12 نتائج الاستبيان:

- **السؤال الأول: نوعية المكتبة:**

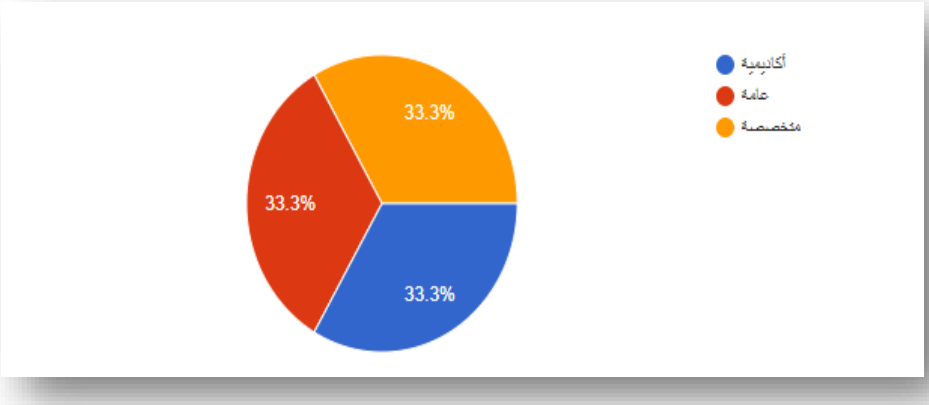

شكل (3) نوعية المكتبة

تم توزيع الاستبيان بشكل ورقي على فئات المُستفيدين بالمكتبات بشكل مُتساوٍ بمُعدل خمسة عشر استبيانًا لكل نوع من المكتبات (الأكاديمية – المتخصصة – العامة) بإجمالي عدد خمسة وأربعين استبيانًا للحفاظ على مِعيارية البيانات المُجمعة دون خلق تفاوت في الإجابات التي تم رصدها.

- **السؤال الثاني: المرحلة العُمرية:**

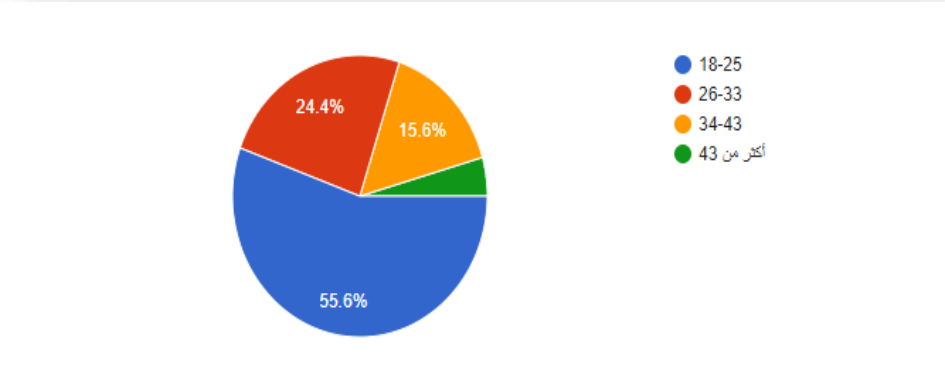

شكل (4) المرحلة العمرية

يتبين من الشكل (4) أن النسبة الأكبر في الإجابة على الاستبيانات كانت في الفئة العمرية الأولى من المستفيدين، وهم (18–25) بنسبة **55.6%**، وأقل نسبة هي الفئة العمرية (الأكثر من 43 عامًا) بنسبة **4.4%**.

- **السؤال الثالث: النوع:**

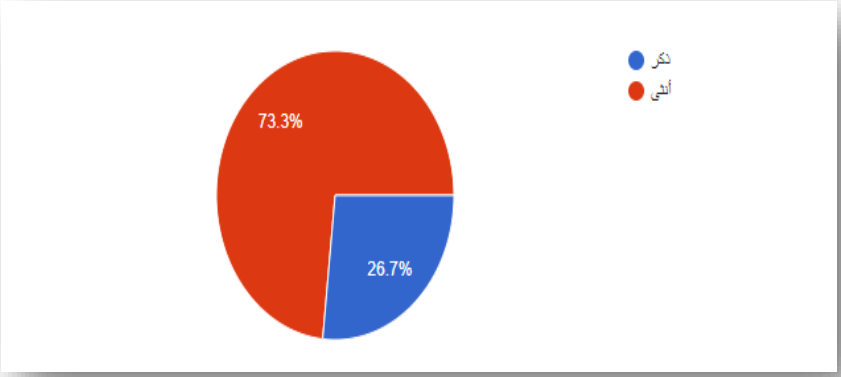

شكل (5) النوع

يتبين من الشكل (5) أن النسبة الأكبر حظيت عليها الإناث بنسبة **73.3%**، مقابل **26.7%** نسبة الذكور.

السؤال الرابع: هل توافق على استخدام البيانات الشخصية لتطوير الخدمات، وتنمية مقتنيات المكتبة المقدمة للمستفيدين، والقائمة على معرفة احتياجاتهم وتحليلها؟

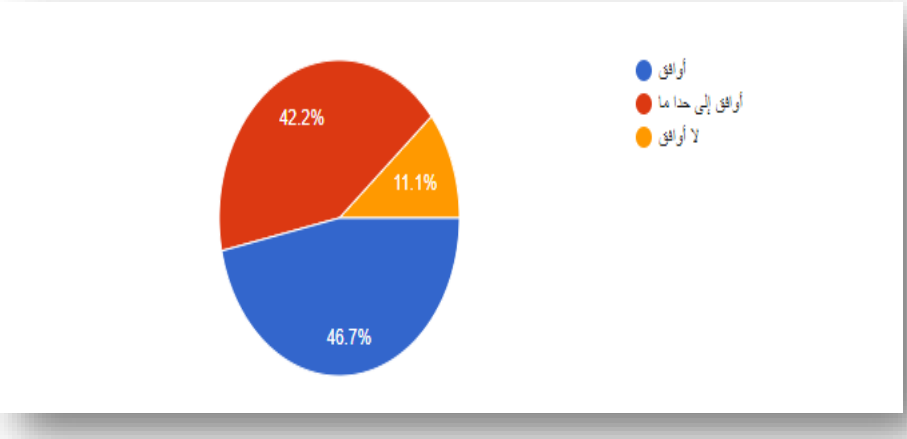

شكل (6) موقف المُستفيدين من استخدام بياناتهم الشخصية

يوضح الشكل رقم (6) موقف المُستفيدين من استخدام بياناتهم الشخصية، وكانت النسبة الأكبر هي موافقتهم على استخدام بياناتهم الشخصية بنسبة **46.7%**، دون معرفة نوعية البيانات التي سيتم استخدامها، وتُشير هذه النتيجة إلى حد كبير من عدم الوعي بأهمية حماية بياناتهم الشخصية، وإلى أي مدى تشتمل هذه البيانات على ما يكون حساسًا من الناحية الأخلاقية أو القانونية، ويليها (أوافق إلى حدٍ ما) بنسبة **42.2%** التي يمكن أن تؤدي إلى مؤشرين وهم: الأول عدم وعي المُستفيدين بسُبل استخدام بياناتهم الشخصية فجعلهم في حالة تذبذب أدت إلى هذه النتيجة، الثاني هي أن ليس لديهم مانع من مشاركة نوعية مُحددة من بياناتهم دون بيانات أخرى يمكن أن تكون أكثر حساسية وسيتم بيان ذلك من إجابات الأسئلة اللاحقة.

- **السؤال الخامس: ما الطريقة التي تُفضل أن تتبعها المكتبة عند استخدام بياناتك الشخصية؟**

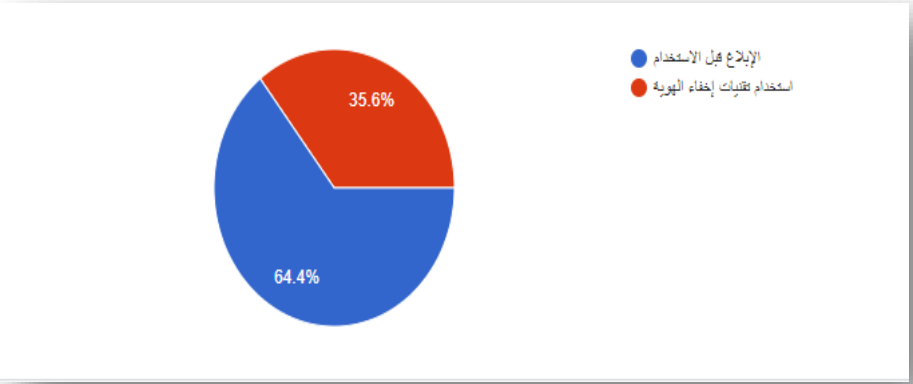

شكل (7) طُرق استخدام بيانات المستفيدين

تعليقًا على شكل رقم (7) يُفضل المُستفيد أن يتم إبلاغه قبل استخدام بياناته الشخصية عن استخدام تقنيات إخفاء هوية الشخص وجاءت النتيجة بنسبة **64.4%**، **ويمكن** أن ترجع نسبة إخفاء الهوية

36.6% إلى عدم معرفة كثير من المُستفيدين بتقنيات إخفاء هوية البيانات الشخصية وأنها تتمثل فقط في إخفاء الاسم الشخصي.

- **السؤال السادس: في حالة الإبلاغ قبل الاستخدام، ما الطريقة التي تُفضل أن تُبلغك بها المكتبة؟**

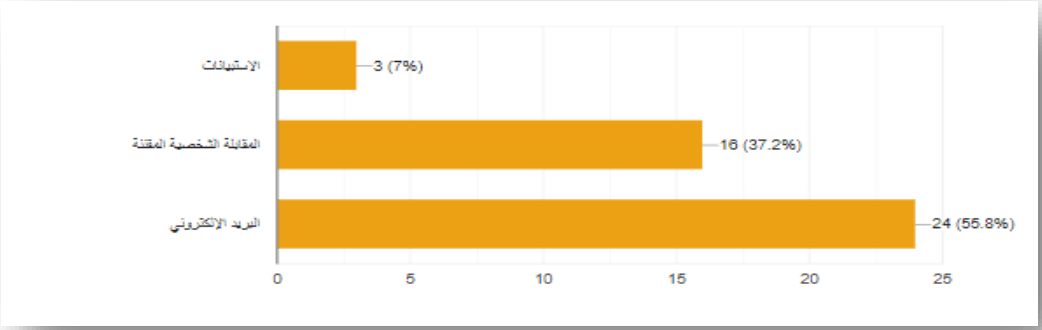

شكل (8) طُرق إبلاغ المستفيدين لاستخدام بياناتهم الشخصية

يتبين من الشكل رقم (8) أن البريد الإلكتروني هو أفضل طريقة لإبلاغهم باستخدام بياناتهم الشخصية بنسبة **55.8%** مقارنة باستخدام المُقابلات الشخصية **37.2%** بفارق **18.6%**.

- **السؤال السابع: ما نوعية البيانات الشخصية التي ترفض أن تستخدمها المكتبة؟**

جدول (4) البيانات التي يرفُض المستفيدون استخدامها

ما نوعية البيانات الشخصية التي ترفض أن تستخدمها المكتبة؟	التكرار	النسب
بيانات ملف الإعارة (الاطلاع الداخلي-الإعارة الخارجية)	10	22%
بيانات الخدمة المرجعية	6	13%
بيانات خدمة الإمداد بالوثائق	4	9%
بيانات خدمات الباحثين	5	11%
بيانات الاستخدام الإلكتروني لخدمات المكتبة-IP Access	13	29%
بيانات قواعد البيانات الرقمية	3	11%
بيانات طُرق الدفع (الإشتراكات-الخدمات)	13	25%
بيانات أوقات التردد على المكتبة	11	29%
السن	10	22%
النوع	9	20%
العنوان الشخصي	34	76%
رقم الهاتف	25	56%
البريد الإلكتروني	17	38%
المؤهل الدراسي	6	13%
الوظيفة أو المهنة	7	16%
إجابة أخرى		

يوضح الجدول (4) مدى حساسية المُستفيدين من استخدام بياناتهم الشخصية وأيًا من البيانات التي يرفضون أن تستخدمها المكتبة بهدف حل المُشكلات، أو التطوير، أو التنبؤ، أو لأغراض إدارية أخرى، وكانت النسبة الأكبر **للعنوان الشخصي بنسبة 76%** ثم **رقم الهاتف بنسبة 56%**، وهذا يعطي نتائج لمُؤشر هام جداً وهو عدم وعي المُستفيدين بالبيانات التي يمُكن أن يتم الحصول عليها من الخدمات المُستخدمة وهي أكثر أهمية من العناوين والأرقام الشخصية. مثال: إنه من خلال بيانات الملف الشخصي لخدمة الإعارة يتم معرفة توجُهاتك الشخصية ويمكن استخدامها لأغراض غير قانونية، فإذا كنت أهتمّ بسرقة أو قرصنة حسابات الائتمان من المواقع المشهورة وأرغب في الوصول إلى شخص محترف في قرصنة المواقع، فسوف أصل إليه نتيجة لمعرفة توجُهات الأشخاص وأقوم بتوظيفها لاحتياجاتي الخاصة في حالة عدم تحلي أُمناء المكتبات بالقيم الأخلاقية التي تمنعهم من استغلال وظيفتهم الشخصية وتحثهم على التحلي بالأمانة والأخلاق والسرية والخصوصية وحماية بيانات المُستفيدين الشخصية، وهذا ما أدى إلى الاهتمام بالمواثيق الأخلاقية، ومن

الجانب القانوني إلى ما يحظر استخدامه من بيانات الأشخاص وحماية خصوصيتهم وما يُفرض عليهم من عقوبات قانونية.

- **السؤال الثامن: ما نوعية البيانات الشخصية التي تقبل أن تستخدمها المكتبة؟**

جدول (5) البيانات الشخصية التي يقبل المستفيدون أن تستخدمها المكتبة

ما نوعية البيانات التي تقبل أن تستخدمها المكتبة ؟	التكرار	النسب
بيانات خدمات الباحثين	19	42%
بيانات الخدمة المرجعية	19	42%
بيانات خدمة الإمداد بالوثائق	20	44%
بيانات ملف الإعارة (الاطلاع الداخلي-الإعارة الخارجية)	24	53%
بيانات الاستخدام الإلكتروني لخدمات المكتبة-IP Access	16	36%
بيانات قواعد البيانات الرقمية	15	33%
بيانات طُرق الدفع (الإشتراكات-الخدمات)	11	24%
بيانات أوقات التردد على المكتبة	3	7%
السن	20	44%
النوع	19	42%
العنوان الشخصي	6	13%
رقم الهاتف	11	24%
البريد الإلكتروني	16	36%
المؤهل الدراسي	19	42%
الوظيفة أو المهنة	22	49%
إجابة أخرى	0	

يوضح الجدول (5) أن النسبة الأكبر للحالة التي يقبل فيها المستفيد مُشاركة بياناته الشخصية، هي من خلال **خدمة الإعارة سواء الاطلاع الداخلي أو الإعارة الخارجية بنسبة 53%**، وهذه النسبة توضح مدى قلة الوعي بأهمية البيانات الشخصية التي يُمكن أن يتم استغلالها من هذه الخدمة، وهو ما تبين عند مُقابلة المُستفيدين شخصيًا اثناء توزيع الاستبيانات واستفسارهم عما يمكن أن يتم استخدامه من بيانات في هذه الخدمة، وطبيعة استخدام هذه البيانات وكيف يمكن أن تستخدم بطُرق غير مشروعة؟ وهذا يدل أيضًا على

طبيعة الثقافة والوعي وأنها لا تتوقف فقط على مجال المكتبات ولكن هناك استهتار بالبيانات الشخصية وأهميتها وأن ثقافة الخصوصية إلى حد كبير مُنعدمة، وأن هناك الحاجة إلى توفير توعية كافية من قِبل المكتبات لكافة المستفيدين بأهمية بياناتهم الشخصية سواء بالمكتبات أو خارج نطاقها.

الخـاتـمـة

13. النتائج والتوصيات:

1/13 النتائج:

تتمثل المشكلة الأساسية في تحديد حساسية القاعدة حيث أن هناك سمات معينة تكون ذاتية، فقد تكون شديدة الحساسية لشخص ما، وأقل حساسية لدى شخص آخر. ولكن هناك عدة خيارات للتعامل مع بيانات المستفيدين، إما أن يتم استطلاع الآراء للمستفيدين بشأن "البيانات" التي تكون في دائرة المساس الأخلاقي أو القانوني، أو أن هناك شخصًا محددًا أو مجموعة أشخاص من مسؤولي إدارة المشروع يكون لديهم وعي بثقافة المجتمع، لأنه يمكن أن تختلف الثقافات في الدولة الواحدة، فالريف غير الحضر، فيكون لديه علم بما يندرج بالمساس الأخلاقي أو القانوني وبخصوصية الأفراد والحساسية الأخلاقية لأنها يمكن أن تكون حساسة من الناحية الأخلاقية دون الاهتمام بالناحية القانونية والعكس صحيح، وهذا لا يغني عن معرفة المُستفيدين باستخدام بياناتهم الشخصية وكيف يتم تحديد مسار استخدامها أو يتم استخدام إحدى تقنيات التأثير، أو التشويش، أو إخفاء هوية البيانات **The Anonymizations of the data**، ولكنها قد تكون غير مُجدية بشكل كافٍ؛ لأنها تؤثر بشكل مباشر على النتائج التحليلية للبيانات. وجاءت هذه النتيجة مُتماثلة لما وُرِد في تقرير تم إصداره من المنظمة الوطنية لمعايير المعلومات عام 2015 (National International Standard Organization [NISO], 2015). ينص على المعايير التي يجب اتباعها عند استخدام بيانات المستفيدين الشخصية والتي جاءت مُتوافقة مع نتائج البحث وما توصلت إليه الباحثة.

ونتيجة لإجراء استبيان على **خمسة وأربعين مستفيدًا** في ثلاثة أنواع من المكتبات (الأكاديمية – العامة– المتخصصة) اتضح أن أكثر من **46%** وافق على استخدام بياناته الشخصية في المكتبات، دون معرفتهم بكيفية استخدامها ولماذا يتم استخدام بياناتهم الشخصية، واتضح من ذلك أن هناك غياب وعي بأهمية البيانات الشخصية وأن الاهتمام فقط بالحصول على الخدمة دون النظر إلى المُقابل، بالإضافة إلى عدم الوعي بأن هناك خدمات قائمة على بيانات المستفيدين واهتماماتهم الشخصية مثل خدمة الإعارة والتي جاءت بأعلى نسبة إذ بلغت **53%** من حيث البيانات التي يقبل المُستفيد استخدمها أو مُشاركتها، وهذا يعطي مؤشر إلى انعدام الوعي بأهمية البيانات الشخصية ليس فقط على مستوى مجال المكتبات ولكن في كافة المجالات الأخرى التي تستخدم بيانات العُملاء الشخصية.

هذا بالإضافة إلى عدم وجود دراسة أكاديمية علمية عربية وأجنبية تتناول القضايا الأخلاقية والقانونية لحماية بيانات المستفيدين بالمكتبات وتحديدًا عند مُعالجتها للتنقيب عن البيانات.

2/13التوصيات:

1. إصدار قانون مصري لحماية البيانات الشخصية بشأن طرق تنظيم وجمع ومعالجة البيانات الشخصية بطرُق مشروعة، وينص على مدة حفظها والغرض المحدد منها، وكذلك كيفية استخدام البيانات ومعالجتها دون الضرر بصاحب الشأن، ومعاقبة من يتجاوز ذلك، وكذلك أحقية صاحب البيانات في تعديلها أو حذفها.
2. لا بد قبل البدء في مشروع تنقيب البيانات من مراجعة التشريعات والقوانين التي تنص على حماية بيانات المستفيدين، بشكل محلي ودولي.

3. مراجعة المواثيق الدولية بشأن استخدام البيانات الشخصية للمستفيدين، وفقاً للقيم الأخلاقية التي تنص عليها تلك المواثيق دون المساس بحساسية المستفيدين؛ لأنه يمكن أن تكون حساسة من الناحية الأخلاقية دون الاهتمام بالناحية القانونية والعكس صحيح.

4. ينبغي على المكتبات، ومراكز المعلومات بكافة أنواعها عدم مشاركة الملفات الشخصية للمستفيدين، أو بياناتهم الشخصية مع أطراف أخرى دون علمهم أو موافقتهم على ذلك، بالإضافة إلى توضيح المسار الذي سوف يتدفق فيه بيانات المستفيدين الشخصية مثل الإحصاءات، أو تطوير الخدمات، أو حل المُشكلات، أو إصدار تقارير، بمُعدل استخدام الخدمات المكتبية.

5. إجراء ورش عمل وندوات لتوعية المُستفيدين بأهمية الحفاظ على حماية بياناتهم الشخصية.

6. تُوفر المكتبات بيئة آمنة تتحلى بالشفافية والصدق وحماية خصوصية المستفيدين؛ لكي يأمن فيها المستفيد على بياناته الشخصية.

7. إلزام المكتبات ومراكز المعلومات بإعلان سياسات خصوصية وحماية بيانات المستفيدين الشخصية التي تتبعها، بما يكفله القانون ووضع معايير تُحدد كيفية استخدام المكتبة لبيانات المستفيدين الشخصية والأفراد المسؤولين عن التعامل مع هذه البيانات بشكل مُباشر.

8. توضيح الحد الأدنى من البيانات المسموح بها، بالإضافة إلى تحديد الفترة الزمنية المُراد بها استخدام بياناتهم الشخصية ويتم محوها فور انتهاء هذه المدة.

9. عند اشتراك المُستفيدين بأي من الخدمات يجب اطلاعه على سياسة هذه الخدمة، وفي حالة أنها قائمة على بياناته الشخصية يتم توضيح ذلك، وأنه سوف يتم استخدامها، لنشر ثقافة الوعي بخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

10. إجراء دراسة علمية أكاديمية تتناول حماية بيانات المُستفيدين في المكتبات بكافة أنواعها ومُناقشة الجانب الأخلاقي والقانوني المُتعلق باستخدام البيانات الشخصية للمُستفيدين بطُرق غير مشروعة وخصوصًا فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة القائمة على مُعالجة وتحليل البيانات.

14. قائمة المصادر

المصادر العربية

1- الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.(2014). الميثاق الأخلاقي. استرجعت من https://arabafli.org/main/content.php?alias=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%8A_%D9%84%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%87

2- أحمد، هندي عبد الله هندي.(2017). قانون حماية البيانات الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي لمؤسسات المكتبات والمعلومات : دراسة تحليل مضمون. المؤتمر الثامن والعشرون: شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها في مؤسسات المعلومات في الوطن العربي، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. القاهرة. http://search.mandumah.com/Record/853921

3- الأمم المتحدة.(1948).الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. متاح على. https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf

4- حسام الدين، مصطفى. (2019). مادة أخلاقيات مهنة المكتبات. محاضرات ماجستير. كلية الآداب، جامعة القاهرة.

5- درويش، وسام محمود. (2012). استخدام تقنية التنقيب عن البيانات في تطوير المكتبات الرقمية العربية: دراسة تجريبية. (رسالة دكتوراة غير منشورة). كلية الآداب، جامعة القاهرة.

6- درويش، وسام &زايد، يسرية عبد الحليم. (مقدم). (2014). التنقيب عن البيانات: في مجال المكتبات والمعلومات، المفاهيم..الأساليب..التطبيقات.(ط1).القاهرة:الدار المصرية اللبنانية.

7- الدستور المصري.(2014).متاح على.http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

8- علوي، هند.(2007).الحاجة إلى أخلاقيات مهنة الأرشيف.cybrarians journal.13.استرجعت من http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=538:2011-08-22-14-15-57&catid=230:2011-07-21-09-46-08&Itemid=76

9- لبان، هند بنت علي &ا لدبيان، موضي بنت إبراهيم بن سليمان.(2010).أخلاقيات مهنة المكتبات والمعلومات : دراسة من وجهة نظر العاملين في المكتبات الأكاديمية في مدينة الرياض. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات،(15), 1. استرجعت من http://0810gbdhh.1104.y.http.search.mandumah.com.mplbci.ekb.eg/Record/74929

10- مبادرة بيانات دبي.(2019).متاح على https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/local-governments-strategies-and-plans/dubai-data-strategy

المصادر الأجنبية

1-Agrawal, R. & Srikant, R. (2000). Privacy-preserving data mining. ACM SIGMOD Conference on the Management of Data, ACM Press, Dallas, TX, pp. 439–450.Retrived from https://personal.utdallas.edu/~muratk/courses/privacy08f_files/agrawal00privacypreserving.pdf

2-American Library Association.(2008). Code of ethics.Retrieved fromhttp://www.ala.org/advocacy/sites/ala.org.advocacy/files/content/proethics/codeofethics/Code%20of%20Ethics%20of%20the%20American%20Library%20Association.pdf

3-Electronic privacy information center.(2020).The Code of Fair Information Practices. Retrieved fromhttps://epic.org/privacy/consumer/code_fair_info.html

4-Fallis, D.(2007).Information Ethics for 21st Century Library Professionals.Library Hi Tech, 25, 1.Retrived from https://www.researchgate.net/publication/228204821_Information_Ethics_for_21st_Century_Library_Professionals

5- Fulé, P.Z., & Roddick, J.F. (2003). Detecting Privacy and Ethical Sensitivity in Data Mining Results. *ACSC*.Retrieved fromhttps://www.researchgate.net/profile/John_Roddick/publication/221574024_Detecting_Privacy_and_Ethical_Sensitivity_in_Data_Mining_Results/links/0deec51f7a1e0c80a2000000/Detecting-Privacy-and-Ethical-Sensitivity-in-Data-Mining-Results.pdf

6-International Federation of Library Associations and Institutions.(2016). code of ethics.Retrieved fromhttps://www.ifla.org/publications/node/11092

7-International Federation of Library Associations and Institutions. (2013).Statement on Text and Data Mining Retrieved fromhttps://www.ifla.org/publications/node/8225

8-International Federation of Library Associations and Institutions. (2015).IFLA Statement on Privacy in Library Environment. Retrieved from https://www.ifla.org/files/assets/hq/news/documents/ifla-statement-on-privacy-in-the-library-environment.pdf

9-Library Records Confidentiality Act.(1983).Retrieved fromhttps://www.src.edu/services/lrc/library/Documents/Library%20Records%20Confidentiality%20Act.pdf

10-UNICEF.(2015).PRIVACY, PROTECTION OF PERSONAL INFORMATION AND REPUTATION RIGHTS.Retrieved fromhttps://www.unicef.org/csr/files/UNICEF_CRB_Digital_World_Series_PRIVACY.pdf

11-Nicholson, S., & Stanton, J.M. (2003). Gaining Strategic Advantage Through Bibliomining: Data Mining for Management Decisions in Corporate, Special, Digital, and Traditional Libraries. Retrieved from https://pdfs.semanticscholar.org/e405/7e45956ddf5f875fb3d3690273dbb5d68b3c.pdf?_ga=2.196637548.1715001216.1590874263-339075263.1589057114

12-Nicholson, S. (2003). The Bibliomining Process: Data Warehousing and Data Mining for Library Decision-Making. Information Technology and Libraries 22 (4). Retrieved fromhttp://scottnicholson.com/pubs/biblioprocess.pdf

13-National Information Standard Organization.(2015). NISO Consensus Principles on User's Digital Privacy in Library, Publisher, and Software-Provider Systems (NISO Privacy Principles).Retrieved From https://groups.niso.org/apps/group_public/download.php/16064/NISO%20Privacy%20Principles.pdf

14-REITZ, J. M. (2014). ODLIS-Online Dictionary for Library and Information Science.

Retrieved from https://www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_i.aspx

15-Sengupta, S. (2017). Applications of data mining in library & information centres: an overview.International Journal of Current Research Vol. 9, Issue, 01, pp.45246-45249.Retrived fromfile:///C:/Users/Fatma%20Yehia/Desktop/Data%20Mining%20IJCR%20Jan2017.pdf

16- United Nations.(2018). PERSONAL DATA PROTECTION AND PRIVACY PRINCIPLES. Retrieved fromhttps://www.unsceb.org/CEBPublicFiles/UN-Principles-on-Personal-Data-Protection-Privacy-2018.pdf

15.الملاحق :

نموذج استطلاع رأي موجه إلى المستفيدين في المكتبات المصرية حول خصوصية وحماية البيانات الشخصية

هذا الاستبيان موجه إلى فئة المستفيدين بالمكتبات المصرية بهدف استطلاع الآراء حول استخدام بياناتهم الشخصية للتنقيب عن البيانات من أجل حل مشكلات قد تعاني منها المكتبات، أو لتحسين جودة أداء الخدمات المقدمة، أو لتنمية المُقتنيات المكتبية، أو لأغراض إدارية.

1)البريد الإلكتروني:

2)نوع المكتبة:

ضع علامة صح أمام الإجابة المُراد اختيارها

- أكاديمية
- عامة
- متخصصة

3)المرحلة العُمرية

ضع علامة صح أمام الإجابة المُراد اختيارها

- 18-25
- 26-33
- 34-43
- أكثر من 43

4)النوع

ضع علامة صح أمام الإجابة المُراد اختيارها

- ذكر
- أنثى

5)هل توافق على استخدام بياناتك الشخصية؟

ضع علامة صح أمام الإجابة المُراد اختيارها

- أوافق
- أوافق إلى حدٍ ما
- لا أوافق

6)ما الطريقة التي تُفضل أن تتبعها المكتبة عند استخدام بياناتك الشخصية؟

يمكنك اختيار أكثر من إجابة

- الإبلاغ قبل الاستخدام
- استخدام تقنيات إخفاء الهوية

7)في حالة الإبلاغ قبل الاستخدام، ما الطريقة التي تُفضل أن تُبلغك بها المكتبة؟

يمكنك اختيار أكثر من إجابة

- الاستبيانات
- المقابلة الشخصية المقننة
- البريد الإلكتروني

8)ما نوعية البيانات الشخصية التي ترفض أن تستخدمها المكتبة؟

يمكنك اختيار أكثر من إجابة

- بيانات ملف الإعارة (الاطلاع الداخلي–الإعارة الخارجية) ☐
- بيانات الخدمة المرجعية ☐
- بيانات خدمة الإمداد بالوثائق ☐
- بيانات خدمات الباحثين ☐
- بيانات الاستخدام الإلكتروني لخدمات المكتبة–IP Access ☐
- بيانات قواعد البيانات الرقمية ☐
- بيانات طُرق الدفع (الاشتراكات – الخدمات) ☐
- بيانات أوقات التردد على المكتبة ☐
- السن ☐
- النوع ☐
- العنوان الشخصي ☐
- رقم الهاتف ☐
- البريد الإلكتروني ☐
- المؤهل الدراسي ☐
- الوظيفة أو المهنة ☐
- إجابة أخرى ☐

9)في حالة إجابة أخرى الرجاء ذكرها:

10) ما نوعية البيانات الشخصية التي تقبل أن تستخدمها المكتبة؟

يمكنك اختيار أكثر من إجابة

- بيانات ملف الإعارة (الاطلاع الداخلي–الإعارة الخارجية)
- بيانات الخدمة المرجعية
- بيانات خدمة الإمداد بالوثائق
- بيانات خدمات الباحثين
- بيانات الاستخدام الإلكتروني لخدمات المكتبة–IP Access
- بيانات قواعد البيانات الرقمية
- بيانات أوقات التردد على المكتبة
- طرق الدفع (الاشتراكات–الخدمات)
- السن
- النوع
- العنوان الشخصي
- رقم الهاتف
- البريد الإلكتروني
- المؤهل الدراسي
- الوظيفة أو المهنة

- إجابة أخرى

11) في حالة إجابة أخرى الرجاء ذكرها:

يرجى التكرم بملاحظة أنه لا يوجد إجابات صحيحة وإجابات خاطئة ولكن الإجابة المطلوبة هي التي تعبر عن رأيك بصدق ووضوح.

ولكم جزيل الشكر.